الأمم المتحدة

A/AC.109/2019/16

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2019
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم ٣

أولاً – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية ٥

ثانياً – الميزانية ٦

ثالثاً – الأحوال الاقتصادية ٧

ألف – لمحة عامة ٧

بـاء – السياحة ٧

جيم – الصناعات التحويلية والتشييد ٨

دال – التجارة والنقل والمرافق العامة ٨

هاء – الزراعة ومصائد الأسماك ٩

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.

120319 080319 19-02978 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

رابعا – الظروف الاجتماعية ٩

ألف – العمل ٩

بـاء – التعليم ١٠

جيم – الصحة العامة ١٠

دال – الجريمة ومنع الجريمة ١١

خامساً – حماية البيئة والتأهب للكوارث ١١

سادساً – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٢

سابعاً – مركز الإقليم في المستقبل ١٢

ألف – موقف حكومة الإقليم ١٢

بـاء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٢

ثامناً – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة ١٣

المرفق – خارطة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ١٦

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية في الولايات المتحدة.

الجغرافيا: يقع الإقليم في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على بعد ٠٧٥ ١ ميلا جنوب شرقي الرأس البري للولايات المتحدة و ٦٠ ميلا شرق بورتوريكو. وهو مؤلف من أربع جزر رئيسية هي: سانت كروا وسانت جون وسانت توماس ووتر آيلند. وتقع العاصمة شارلوت أمالي في سانت توماس.

مساحة اليابسة: ٣٥٢ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٧٤٤ ٣٣ كيلومترا مربعا.

السكان: ٩١٩ ١٠٤ نسمة (تقديرات عام ٢٠١٨).

العمر المتوقع عند الميلاد: ٧٩,٨ سنة (النساء: ٨٣ سنة والرجال: ٧٦,٧ سنة؛ تقديرات عام ٢٠١٤).

اللغات: الإنكليزية أو الكريول الإنكليزية (٧٤,٧٠ في المائة)؛ والإسبانية أو الكريول الإسبانية (١٦,٧٨ في المائة)؛ والفرنسية أو الكريول الفرنسية (٦,٥٧ في المائة)؛ ولغات أخرى (١,٩٥ في المائة).

العاصمة: شارلوت أمالي.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم ألبرت برايان (منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).

مندوبة الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: ستيسي بلاسكيت، انتخبت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ وحركة المواطنين المستقلين، والحزب الجمهوري.

الانتخابات: أجريت أحدث انتخابات عامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

الهيئة التشريعية: هيئة أحادية المجلس (تضم ١٥ نائباً).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣٨٨ ٢٩ دولاراً. (لعام ٢٠١٧ بسعر الدولار المربوط بالقوة الشرائية للدولار لعام ٢٠٠٩).

الاقتصاد: السياحة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي، وتساهم بنسبة ٨٠ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة. ويتكون قطاع الصناعات التحويلية من تكرير النفط وتقطير الرم والمنسوجات والإلكترونيات والمستحضرات الصيدلانية وتجميع الساعات.

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

معدل البطالة: ١٢,١ في المائة (٢٠١٧).

نبذة تاريخية: كانت الجزر تابعة للدانمرك خلال الفترة من عام ١٧٥٤ إلى عام ١٩١٧ (جزر الإنديز الغربية الدانمركية). وفي ٣١ آذار/مارس ١٩١٧، نقلت الحكومة الدانمركية ملكية الجزر إلى الولايات المتحدة. وأصبحت جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إقليما منظما غير مدمج تابعا للولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً – المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

١ – جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي إقليم منظم غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب القانون التأسيسي لجزر فرجن (١٩٣٦)، وصيغته المنقحة في عام ١٩٥٤، والتعديلات اللاحقة على القانون التأسيسي المنقح لعام ١٩٥٤، فإن للإقليم هيئة تشريعية، تعرف باسم مجلس الشيوخ، وهي هيئة أحادية المجلس، مكوّنة من ١٥ نائبا يُنتخبون بالاقتراع المباشر لولاية مدتها سنتان. وتوكل السلطة التنفيذية، منذ عام ١٩٧٠، إلى حاكم يُنتخب هو ونائبه بالاقتراع المباشر من مرشحين من نفس الانتماء الحزبي لولاية مدتها أربع سنوات. ويُنتخب الحاكم لولايتين متتاليتين فقط. ويعيِّن الحاكم رؤساء الإدارات التنفيذية، بعد استشارة الهيئة التشريعية وموافقتها، وهو يملك سلطة إقرار التشريعات أو نقضها وإصدار الأوامر التنفيذية.

٢ – وفي الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، انتُخب ألبرت براين حاكماً وتراجينزا روش نائبا له. وينتخب الإقليم أيضا مندوبا عنه في مجلس نواب الولايات المتحدة يحق له التصويت في اللجان. وفازت المرشحة عن الحزب الديمقراطي، ستيسي بلاسكيت، في الانتخابات التي أجريت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لتكون مندوبة لفترة ثالثة. كما أجريت انتخابات مجلس شيوخ الإقليم في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٣ – ويتكون النظام القضائي للإقليم من محكمة محلية ومحكمة من الدرجة الثانية ومحكمة عليا بدأت عملها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. والمحكمة العليا هي محكمة الاستئناف التي تنظر في الطعون التي بتت فيها محكمة الدرجة الثانية. وقد ألغى إنشاءُ المحكمة العليا أي تدخل للقضاء الفيدرالي في المسائل القانونية ذات الطابع المحلي الصرف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقّع رئيس الولايات المتحدة على مشروع القانون رقم ٦١١٦ الذي أعده مجلس النواب والذي يأذن للمحكمة العليا للولايات المتحدة بأن تجري مراجعة مباشرة للقرارات التي تتخذها المحكمة العليا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وكانت مندوبة الإقليم لدى الكونغرس قد قدمت مشروع القانون.

٤ – ومنذ أن نقحت حكومة الولايات المتحدة القانون التأسيسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، جرت أربع محاولات للاستعاضة عنه بدستور محلي يقرّه شعب الإقليم وينظم الأجهزة الداخلية للحكومة. ومع أن كونغرس الولايات المتحدة قد أذن في عام ١٩٧٦ باعتماد دستور محلي بموجب القانون العام للولايات المتحدة ٩٤-٥٨٤، فإن أياً من المحاولات الأربع لم يكتب لها النجاح.

٥ – وكما ورد في الماضي، اعتمد المؤتمر الدستوري الخامس في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ دستورا مُقترحا لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بأغلبية ثلثي الأصوات. وقُدم الدستور المقترح إلى الحاكم في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٩. ويتضمن نص الدستور المقترح، المكون من ٢٧ صفحة ويتألف من ديباجة و ١٩ مادة، أحكاما عن شرعة الحقوق؛ ومبادئ الحكم، وفروع الحكومة، وتقسيماتها الفرعية؛ وسكان جزر فرجن؛ والانتخابات؛ والتعليم؛ والشباب؛ والضرائب، والمسائل المالية والتجارية؛ والتنمية الاقتصادية؛ والصحة العامة، والسلامة والرفاه؛ والثقافة؛ وحماية البيئة؛ والاستفتاءات والإلغاءات؛ وإنشاء لجنة استشارية معنية بالمركز السياسي. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة.

٦ – وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدم رئيس الولايات المتحدة الدستور المقترح إلى الكونغرس، مؤيدا الاستنتاجات التي توصلت إليها وزارة العدل للولايات المتحدة والتي تفيد بأن العديد من أجزاء

النص المقترح ينبغي أن تخضع للتحليل وأن تُبدى تعليقات عليها، على أن يشمل ذلك ما يلي: (أ) عدم وجود اعتراف صريح بسيادة الولايات المتحدة على الإقليم وسيادة القانون الفيدرالي فيه؛ (ب) الأحكام التي تتعلق بإجراء انتخابات خاصة بشأن مركز إقليم جزر فرجن؛ (ج) الأحكام التي تخوّل مزايا قانونية لفئات معينة تحدد تبعا لمكان الولادة وزمانها، أو زمان الإقامة، أو النسب؛ (د) شروط الإقامة لمكاتب معينة؛ (هـ) الأحكام التي تكفل التمثيل التشريعي لبعض المناطق الجغرافية؛ (و) الأحكام التي تتناول المياه الإقليمية والموارد البحرية؛ (ز) عدم توفر الدقة في لغة بعض أحكام شرعة الحقوق المقترحة؛ (ح) احتمال نشوء حاجة إلى إلغاء بعض القوانين الفيدرالية في حال اعتماد الدستور المقترح؛ (ط) أثر اتخاذ الكونغرس أو عدم اتخاذه لإجراء بشأن الدستور المقترح.

٧ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقَّع الحاكم على القانون رقم ٧٣٨٦ الذي يقضي بإنشاء هيئة تسمى مؤتمر التنقيح الخامس وبعقد اجتماعاتها، وهي هيئة مكونة من ٣٠ مندوبا منتخباً للمؤتمر الدستوري الخامس إلى جانب خمسة محامين. وعقد مؤتمر التنقيح الخامس في ١ تشرين الأول/أكتوبر؛ وكُلف بالتصديق والموافقة، في موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/أكتوبر وبأغلبية ثلثي أصوات جميع المندوبين، على النص النهائي لمشروع الدستور المنقح بما يتماشى مع المسائل التسع التي حددتها حكومة الولايات المتحدة (انظر الفقرة ٦). وقد نص القانون على أنه إذا وافق مؤتمر التنقيح الخامس بحلول الموعد النهائي على مشروع اقتراح دستور منقح، تعين على رئيس تلك الهيئة أن يعرضه على الحاكم ورئيس الولايات المتحدة. وإذا لم يعتمد النص، يُحل كل من المؤتمر الدستوري الخامس ومؤتمر التنقيح الخامس ويمنح المجلس التشريعي لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة السلطة الكاملة لتناول مسألة دستور الإقليم. غير أنه، كما ورد في ورقة العمل السابقة، ظلت نتائج مؤتمر التنقيح الخامس موضع جدل وغير واضحة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعرب الحاكم في خطابه عن مركز الإقليم عن الأمل بأن يجد الإقليم ''الوسائل والشجاعة التي تقودنا من القانون التأسيسي إلى دستورٍ لجزر فرجن''.

٨ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، منح مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة الداخلية جامعةَ جزر فرجن، في آذار/مارس ٢٠١٦، مبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لإنشاء مكتب تقرير المصير والتطوير الدستوري. ويعمل المكتب مع أصحاب المصلحة الآخرين في جميع أنحاء الإقليم على معالجة مسألة تقرير المصير. وتشمل واجباته ومسؤولياته الرئيسية المركز السياسي والتثقيف الدستوري والبحث والتطوير والتعليم العام للجميع.

ثانياً - الميزانية

٩ - في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٨، قُدمت الميزانية التنفيذية التي تقترحها حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة للسنة المالية ٢٠١٩ إلى الهيئة التشريعية للإقليم في دورتها الثانية والثلاثين. ووفقاً لبيان صحفي صادر عن الهيئة التشريعية بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وافق أعضاء مجلس الشيوخ على جميع الإجراءات المتعلقة بمشاريع تخصيص ميزانية السنة المالية ٢٠١٩.

١٠ - ووفقا لتقرير أعدته دائرة البحوث في الكونغرس في حزيران/يونيه ٢٠١٨، بعنوان ''الظروف الاقتصادية والمالية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة''، تسببت الأضرار الناجمة عن إعصار إيرما وإعصار ماريا، اللذين ضربا الإقليم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، في إثارة تحديات اقتصادية واجتماعية إضافية أمام الإقليم. وقد انخفضت الإيرادات العامة إلى النصف في أعقاب الإعصارين. فاقتصاد الإقليم

يعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة والأنشطة التجارية ذات الصلة، مما يجعله أكثر عرضة لآثار الأعاصير من الكيانات ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا. وشملت المساعدة الفيدرالية في حالات الكوارث تقديم المعونة إلى المؤسسات العامة، مثل منح القروض الطويلة الأجل لحكومة الإقليم ولمستشفيين؛ وتقديم القروض والمنح للأفراد والشركات الصغيرة؛ والتشغيل المباشر لوكالات فيدرالية منها الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ، وفيلق مهندسي الجيش الأمريكي وخفر سواحل الولايات المتحدة. وجرى تعزيز التمويل الموجه نحو الإغاثة في حالات الكوارث من مخصصات تكميلية.

١١ - في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أعلنت وزارة الداخلية بالولايات المتحدة عن تقديم دعم إضافي قدره ٠٥١ ١٩٨ دولارا إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة للمساعدة في تبسيط تنسيق المساعدة في مجال الإنعاش في سانت كروا، وتوسيع قدرة تخزين المياه والارتقاء بنظم الري لدعم المزارعين في سانت توماس.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٢ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي تقديرات للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧، بالإضافة إلى التقديرات والتعويضات لكل صناعة لعام ٢٠١٦. وأشار المكتب إلى أن الإقليم تعرض لأضرار كبرى بسبب الإعصارين الكبيرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الأمر الذي أثر على توافر مصادر البيانات المختلفة المستخدمة لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك البيانات المالية لحكومة الإقليم ووكالاتها المستقلة. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض بنسبة ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٧، بعد أن كان قد ارتفع بنسبة ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٦. ويعكس تراجع اقتصاد الإقليم الانخفاض في صادرات الخدمات وفي الإنفاق الاستهلاكي. وقد عُوّض الانخفاض جزئياً بزيادة في الإنفاق الاستثماري. وانخفضت صادرات الخدمات، التي تتألف أساسا من الإنفاق من جانب السياح، بنسبة ١٦,٠ في المائة بعد ارتفاع شهدته خلال خمس سنوات متتالية. وانخفض عدد السياح القادمين بنسبة ٢٤,١ في المائة، وانخفض عدد القادمين بشكل ملحوظ في الأشهر التي أعقبت إعصار إيرما وإعصار ماريا مباشرة. وانخفض الإنفاق الاستهلاكي أيضا، مما يعكس تراجعاً واسع النطاق في المشتريات الأسرية من السلع والخدمات، بما في ذلك السيارات والغذاء والسكن والكهرباء والرعاية الصحية. وقد عُوّض انخفاض النمو جزئياً بالإنفاق الاستثماري من جانب القطاع الخاص والحكومة. وزاد استثمار القطاع الخاص في المخزونات، مما يعكس زيادة القدرة التخزينية في محطة لتخزين النفط في سانت كروا. وزادت حكومة الإقليم الانفاق على التشييد، مما يعكس أعمال الانتعاش من الاعصارين. كما زاد الإنفاق الحكومي الفيدرالي زيادة كبيرة نتيجة أنشطة الاستجابة للكوارث.

باء - السياحة

١٣ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن عدد القادمين جوا في فترة الثمانية أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠١٨، بلغ ٧٠٢ ٢٢٥ من الأشخاص، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٦٠,٢ في المائة من عددهم الذي كان قد بلغ ٨٢٨ ٥٦٦ شخصاً في عام ٢٠١٧. وبلغ عدد الركاب القادمين على متن السفن السياحية ١٩٣ ٨٥٠ راكبا خلال نفس الفترة من السنة المالية ٢٠١٨، مقارنة بعددهم الذي كان قد بلغ ٨٠٢ ٢٦٦ ١ راكباً في عام ٢٠١٧، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٣٢,٩ في المائة. وبلغ

المجموع التراكمي لعدد الزوار ٨٩٥ ٠٧٥ ١زائراً في فترة الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية ٢٠١٨، وذلك مقارنة بعددهم الذي كان قد بلغ ٦٣٠ ٨٣٣ ١ زائراً خلال الفترة المقابلة من السنة المالية ٢٠١٧، أي بانخفاض بنسبة ٤١,٣ في المائة. وبلغ متوسط معدل إشغال الفنادق ١١,٤ في المائة في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٥٠,٧ في المائة المسجلة في السنة المالية ٢٠١٧. وسجلت نسبة الإشغال في سانت توماس – سانت جون ٥,٩ في المائة في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٨، مقابل ٥٤,٠ في المائة في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٧. وسجلت مقاطعة سانت كروا معدل إشغال بنسبة ٢٨,٦ في المائة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ٤٠,٤ في المائة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية ٢٠١٧.

جيم – الصناعات التحويلية والتشييد

١٤ – وفقا لمكتب البحوث الاقتصادية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ظلت العمالة في قطاع الصناعات التحويلية ثابتة في عام ٢٠١٧، حيث بلغ متوسطها ٦١٥ وظيفة، أو بزيادة بنسبة ٣,٥ في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة. وشملت مؤسسات الأعمال في هذا القطاع المصنّعين وشركات إنتاج الخرسانة ومعامل التقطير والشركات الصغرى المنتجة للسلع.

١٥ – ووفقا لمكتب البحوث الاقتصادية، تتكون صناعة الرم من شركتين تبلغ قدرتهما المشتركة ٢٩ مليون غالون كحولي سنوياً. ويصدر الرم المنتج في الإقليم إلى الولايات المتحدة بالأساس ويباع إلى مؤسسات للتعبئة محلية وإقليمية للبيع تحت مجموعة متنوعة من العلامات التجارية. وفي السنة المالية ٢٠١٧، بلغ مجموع الشحنات ١٩,١ مليون غالون. وخلال الربعين الأولين من السنة المالية ٢٠١٨، بلغ مجموع شحنات الرم المصدرة إلى الولايات المتحدة ٢٩١ ٦٧٣ ٨ غالوناً، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٠,٧ في المائة من المجموع الذي كان قد بلغ ٩١٧ ٧١٥ ٩ غالوناً في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية ٢٠١٧. وتفرض الحكومة الفيدرالية وتجبي ضرائب على الرم المنتج في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والمصدر إلى الولايات المتحدة. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، بلغ مجموع الضرائب التي تم جمعها عن السنة المالية ١٢٥,٧ مليون دولار. ويبلغ معدل الضريبة الحالي المقرر ١٣,٥٠ دولار لكل غالون، في حين أن معدل الاستعادة (معدل إعادة الضرائب إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) هو ١٣,٢٥ دولاراً.

١٦ – وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أعلن وزير الداخلية بالولايات المتحدة الإفراج عن مبلغ ٢٥١ مليون دولار من مدفوعات إعادة ضرائب الرم لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وذلك عن تقديرات الضرائب لعام ٢٠١٩ في الإقليم.

دال – التجارة والنقل والمرافق العامة

١٧ – يبلغ طول الطرق البرية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة نحو ٢٥٠ ١ كيلومترا. وينعم الإقليم أيضاً بأحد أفضل موانئ المياه العميقة الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي ويحتل موقعا استراتيجيا على طول ممر أنيغادا، وهو مسار رئيسي للسفن المتجهة إلى قناة بنما. ولدى الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن قادرة على استقبال السفن السياحية وبعض السفن التابعة لسلاح البحرية. ويوجد ثلاثة من هذه المراسي في سانت كروا: وهي ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستيد. ويوجد المرسيان الآخران

في سانت توماس: وهما المرفقان اللذان تشغّلهما في كراون باي هيئة موانئ جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، وشركة ''ويست إندين'' (West Indian) التي تملكها الجزر.

١٨ - ووفقا ''لتقرير التقدم الذي أحرزته جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في السنة الأولى - الإعصاران إيرما وماريا''، ألحق الإعصاران أضراراً شملت أكثر من ٩٠ في المائة من خطوط الكهرباء فوق الأرض وأسقطا أكثر من نصف جميع الأعمدة الخشبية. وتركزت جهود الإنعاش الأولية على توفير الطاقة دون انقطاع للمستشفيات واستعادتها لمحطات معالجة المياه وغيرها من المرافق الحيوية. وبعد مضي ثلاثة أشهر على إعصار ماريا، استعاد ٩٠ في المائة من العملاء القدرة على الحصول على الكهرباء.

١٩ - ووفقاً لمكتب البحوث الاقتصادية، بلغ متوسط عدد الوظائف في قطاع التجارة والنقل والمرافق العامة ٩٥٥ ٧ وظيفة في السنة المالية ٢٠١٧، أي أقل بنسبة ١ في المائة تقريباً من عددها في السنة المالية ٢٠١٧. وبالنسبة لفترة الثمانية أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠١٨، بلغ متوسط عدد الوظائف ٢١٣ ٧ وظيفة بالمقارنة بعددها الذي بلغ ٠٣١ ٨ وظيفة خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٧، أي بانخفاض قدره ١٠,١ بالمائة.

٢٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، بدأت هيئة المياه والكهرباء في جزر فرجن تشغيلَ مرفق إستيت ريتشموند في سانت كروا بوقود البروبان. ووفقا لمكتب البحوث الاقتصادية، وبعد تأخير دام ثلاث سنوات، بات المرفق الآن يستخدم غاز البروبان وحده. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بدأت عملية تشغيل محطة توليد الكهرباء راندولف هارلي، في سانت توماس، وهي تعمل الآن بوقود البروبان بنسبة ٦٥ في المائة. وسُمح للوحدات باستخدام ثلاثة أنواع من الوقود لتوليد الكهرباء: النفط والبروبان والغاز الطبيعي. وشرعت الهيئة في خطة خمسية لإزالة المولدات القديمة واستبدالها بمعدات أصغر حجما تقتصد في استهلاك الوقود. ومن المتوقع أن تحسِّن المولدات الجديدة الأكثر موثوقية كفاءة استهلاك الطاقة، مما يؤدي إلى استمرار تخفيض تكاليف المرافق بالنسبة لدافعي الضرائب.

هاء - الزراعة ومصائد الأسماك

٢١ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، لحقت أضرار كبيرة بالموارد الطبيعية البرية والبحرية في الإقليم نتيجة إعصار إيرما وإعصار ماريا. وقد أوفد أخصائيون في الموارد الطبيعية من مختلف الوكالات الفيدرالية إلى جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لتقييم الأضرار والعمل مع الإقليم على تنفيذ مختلف البرامج لاستعادة الموائل الطبيعية وجعلها أكثر قدرة على التكيف.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - العمل

٢٢ - وفقا لمكتب البحوث الاقتصادية، تقلص حجم القوة العاملة في الإقليم بعد وقوع الإعصارين مباشرة. وعلقت معظم قطاعات التشغيل عملياتها بسبب الأضرار التي لحقت بالكهرباء والاتصالات والبنى التحتية. وقد أدى وقف النشاط التجاري إلى توقف مؤقت عن العمل، وإلى ارتفاع في عدد طلبات الحصول على استحقاقات البطالة في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٨. ومع استئناف النشاط التجاري في القطاعين العام والخاص، تراجع عدد طلبات الحصول على استحقاقات البطالة. ووفقا للبيانات المقدمة

من مكتب إحصاءات العمل في الولايات المتحدة، بلغ متوسط عدد العاطلين عن العمل في الربعين الأول والثاني من السنة المالية ٢٠١٨ في جميع أنحاء الإقليم ٩٩٢ ٥ شخصاً. وخلال فترة الستة أشهر الأولى من السنة المالية ٢٠١٨، بلغ معدل البطالة في الإقليم ١٠,٨ في المائة، بانخفاض عن نسبة ١٢,٧ في المائة خلال الفترة نفسها في السنة المالية ٢٠١٧. وارتفع عدد وظائف التشييد بنسبة ٢٣,٦ في المائة في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٨ وبنسبة ٢٤,٧ في المائة في الربع الثاني منها. وفي الأشهر الثمانية الأولى من السنة المالية ٢٠١٨، بلغ متوسط عدد العاملين في الوظائف غير الزراعية، سواء بأجر يومي أو بمرتب شهري، ٦٢٦ ٣٥ شخصاً.

باء – التعليم

٢٣ – التعليم في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلزامي ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٦ سنة. وتتألف إدارة التعليم في الإقليم من وكالة التعليم الحكومية ووكالتين محليتين للتعليم، واحدة لمقاطعة سانت توماس – سانت جون والأخرى لمقاطعة سانت كروا. ولدى كل مقاطعة مدرستان ثانويتان و ٣ مدارس متوسطة و ١٠ مدارس ابتدائية. ولدى جامعة جزر فرجن مجمع جامعي في كل من سانت توماس وسانت كروا، ويبلغ مجموع طلاب الدوام الكامل والدوام الجزئي في المجمعين نحو ٥٠٠ ٢ طالب.

٢٤ – ووفقاً لتقرير التقدم الذي أحرزته جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في السنة الأولى، أدى إعصار إيرما وإعصار ماريا إلى تعطيل نظام التعليم في الإقليم بأكمله، وإنزال الضرر بمدارس التعليم الابتدائي والثانوي ومباني الجامعات أو تدميرها، وعطل الاعصاران خدمات الطاقة والاتصالات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، جرى استخدام المدارس كملاجئ طوارئ في الملاذ الأخير، وأغلقت جميع المدارس الحكومية لأكثر من شهر. ومن بين ٣١ مدرسة، أصيبت ١٧ مدرسة بأضرار كبيرة في سقوفها وهياكلها وبفيضانات داخلية وأضرار في محتويات المباني. ونتيجة لذلك، قسمت المدارس الفترة الدراسية إلى اثنتين في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧، مما خفض ساعات التدريس من الساعات العادية البالغ عددها ٦,٦ ساعات في اليوم إلى ٤ ساعات. ومُددت السنة الدراسية إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨ للتعويض عن الخسارة في أيام المدرسة في الفترة التي تلت الإعصارين مباشرة. ومع أن الإقليم تمكن من فتح عدد كاف من المدارس لمواصلة تعليم الأطفال بعد الإعصارين، فإن الطلاب كانوا يتعلمون في ظروف صعبة ويتعرضون لفترات تنقل طويلة من المدرسة وإليها، كما تعطلت حياة أسرهم اليومية بشدة. وللإسراع بالعودة إلى فترة التدريس العادية الواحدة، تم اتباع نهج على مرحلتين قبل العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠١٨. ففي المرحلة الأولى، أجريت إصلاحات مؤقتة على ثمانية مجمعات يبلغ مجموع مساحتها المدرسية حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ قدم مربع (حوالي ٠٠٠ ٦٥ متر مربع). وفي المرحلة الثانية، تم تركيب ٢٤٥ وحدة فصول دراسية مؤقتة وستة مبانٍ كبيرة باستخدام النسيج المشدود في ١٤ مجمعاً في مختلف أنحاء الإقليم.

جيم – الصحة العامة

٢٥ – تحتفظ إدارة الصحة في الإقليم بمرافق في سانت توماس وسانت جون وسانت كروا، فضلا عن مرفق للرعاية الطويلة الأجل في سانت توماس. وتشمل جهود التوعية الخدمات التعليمية والوقائية والعلاجية باستخدام العيادات والتقسيمات الفرعية لمعالجة صحة الأم والطفل، وتنظيم الأسرة، والصحة البيئية، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية، والسل، والصحة العقلية، وتعاطي

المخدرات. وتدير الإدارة ٣٣ مركزاً للأنشطة و ١٦ برنامجاً اتحادياً تحت إشراف مكتب المفوض، وكذلك أقساماً تتناول الشؤون المالية وخدمات الدعم وخدمات الصحة العامة وتعزيز الصحة والإحصاءات.

٢٦ - ووفقاً لتقرير التقدم الذي أحرزته جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في السنة الأولى، تسبب إعصار إيرما وإعصار ماريا في إلحاق أضرار بالغة بالمستشفيين الكبيرين الوحيدين، وأصيبت عيادات ومرافق صحية حرجة أخرى في جميع أنحاء الإقليم بأضرار فادحة لدرجة أن القدرة على علاج معظم الأمراض الخطيرة والإصابات والحالات المزمنة شهدت تعطلاً خطيراً في جميع الجزر الثلاث. وكان لا بد من إجلاء أكثر من ٨٠٠ مريض إلى المرافق الطبية الخاصة بالخدمات المنقذة للحياة، مثل غسيل الكلى ومعالجة السرطان، التي لم تعد متوفرة في الإقليم. وتم تركيب وحدات مؤقتة، بما في ذلك غرف عمليات. وأجريت عمليات إصلاح مؤقتة لأقسام المستشفيات المتضررة للحفاظ على خدمات الرعاية الصحية الأساسية. ووفقاً للتقرير، فإن من المتوقع في المرحلة الثانية من عملية استعادة الخدمات، استبدال مرافق الوحدات المؤقتة بهياكل صلبة مؤقتة للرعاية الصحية للتقليل من مخاطر تعرض النظام للأعاصير في المستقبل إلى أن يتم تصميم وبناء مرافق دائمة.

٢٧ - ووفقا لتقرير منظمة الصحة للبلدان الأمريكية الوبائي عن فيروس زيكا في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وحتى الأسبوع الوبائي ٣٤ لعام ٢٠١٧، في آب/أغسطس ٢٠١٧، أبلغت جزر الإقليم الرئيسية الثلاث جميعها عن وجود حالات فيروس زيكا مشتبه بوقوعها ومؤكدة. وأبلغت سانت توماس عن أكبر عدد من الحالات (١ ٢٧٤ حالة مشتبه فيها، تم تأكيد ٦٨٣ حالة منها)، تليها سانت كروا (٧٦٣ حالة مشتبه فيها، تم تأكيد ٢٥٢ حالة منها) وسانت جون (١٤٩ حالة مشتبه فيها، تم تأكيد ٨٩ حالة منها). وبالإضافة إلى ذلك، أجريت اختبارات لفيروس زيكا على ما مجموعه ٢ ٢٣٠ من النساء الحوامل في الإقليم، حيث تبين أن ٢٨٦ منهن مصابات بالفيروس. وكانت نقطة الاتصال الوطنية الخاصة بالولايات المتحدة والمعنية باللوائح الصحية الدولية قد أبلغت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ عن الحالة الأولى المؤكدة لانتقال الفيروس بواسطة نواقل محلية من سانت كروا.

دال - الجريمة ومنع الجريمة

٢٨ - وفقا للميزانية التنفيذية المقترحة للسنة المالية ٢٠١٩، تتمثل مهمة إدارة شرطة جزر فرجن في حماية أرواح وممتلكات جميع مواطني جزر فرجن وضمان بيئة آمنة ومأمونة. ويتمثل التركيز الرئيسي للإدارة في توفير خدمات الشرطة الأساسية، وهي الحفاظ على رقابة الشرطة وزيادتها، وتوفير الاستجابة السريعة للحوادث وطلبات المساعدة، والتحقيق الفعال في الجرائم وحلها، وإلقاء القبض على المجرمين في الوقت المناسب. وتتألف الإدارة من الشعب السبع التالية: مكتب المفوض، وشعبة عمليات الشرطة - سانت توماس - ووتر آيلند، وشعبة الدعم الإداري واللوجستيات، وشعبة عمليات الشرطة - سانت كروا، وشعبة السلامة على الطرق السريعة، وشعبة التدريب، وشعبة عمليات الشرطة - سانت جون.

خامساً - حماية البيئة والتأهب للكوارث

٢٩ - تقع المسؤولية عن ضمان قدرة الإقليم على الصمود أمام الكوارث على عاتق وكالة إقليم جزر فرجن لإدارة الطوارئ. وتكفل الوكالة قدرة الإقليم على التعافي السريع من الكوارث الكبيرة

والصغيرة عن طريق تقييم المخاطر والتخفيف منها، وتعزيز التأهب، وضمان الاستجابة الفعالة، وبناء القدرة على التعافي.

سادساً – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٣٠ – جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتمتع الإقليم بمركز مراقب لدى كل من رابطة الدول الكاريبية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يعمل كمنتدى لتعزيز العمل في مجال القضايا البيئية، بما في ذلك تغير المناخ. وتفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة بأن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة حظيت في عام ٢٠٠٩ بالموافقة على قبولها كحكومة إقليمية ذات مركز مراقب لدى منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٣١ – ويشارك الإقليم في اجتماعات مجلس جزر فرجن المشترك بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تناول المصالح والتحديات المتبادلة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. وتشمل الموضوعات التي تم تناولها في الاجتماعات إنفاذ القانون، واستخدام مراكب التنزه، ورياضة صيد الأسماك، والمسائل البحرية الأخرى، والتعاون في مجال السياحة والطاقة والمرافق العامة والثقافة والتعليم.

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل

ألف – موقف حكومة الإقليم

٣٢ – يبين الفرع الأول التطورات المتعلقة بالمناقشات التي جرت بشأن مركز جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في المستقبل.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٣ – في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وموجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح فيها وزير الخارجية المساعد للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات المتحدة. وذكر في رسالته أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الفيدرالية هو مسألة داخلية تخص الولايات المتحدة، ولا تدخل في نطاق اختصاصات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. كما أشار إلى أنه ليس لدى الجنة الخاصة أي سلطة لكي تغيّر بأي شكل من الأشكال العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الأقاليم، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص مركز هذه الأقاليم. وأشار كذلك إلى أنه في الوقت نفسه، ووفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة بيانات إحصائية ومعلومات أخرى ذات طابع تقني تتعلق بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قدمت الحكومة الفيدرالية إلى اللجنة الخاصة بيانات مستكملة سنوية عن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة، كدليل على تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وبقصد تصويب أي أخطاء في معلومات يمكن أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

٣٤ – ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦، استضاف الوزير المساعد لشؤون المناطق الجزرية (في ذلك الوقت) في وزارة الداخلية في الولايات المتحدة حلقة نقاش في واشنطن

العاصمة بشأن تقرير المصير في ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وضم فريق المناقشة خبراء إقليميين ومسؤولين من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية في الولايات المتحدة وقدم سياقا مستكملا يعرّف صانعي السياسات الفيدراليين والجيل الجديد على حالة تقرير المصير في الأقاليم المعنية وفهم حقوقها من حيث تقرير المصير بموجب القانون الفيدرالي والقانون الدولي. وأعاد خبراء الحلقة التأكيد على موقف الدولة القائمة بالإدارة والمتمثل في أنه، بموجب دستور الولايات المتحدة، فإن كونغرس الولايات المتحدة هو الوحيد الذي يتمتع بالسلطة الكاملة لوضع وإلغاء القواعد واللوائح اللازمة المتعلقة بالأقاليم. كما كرروا التأكيد على أن الدولة القائمة بالإدارة تدعم حق تقرير المصير لشعوب ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وأن سياسة الدولة القائمة بالإدارة هي أن لدى الأقاليم ثلاثة خيارات متميزة على الأقل لممارسة حق تقرير المصير: استمرار مركزها كأقاليم أو تشكيل ولاية أو الاستقلال. وعلاوة على ذلك، وبالاقتران مع الاجتماع الشتوي للرابطة الوطنية لحكام الولايات، الذي يعقد في واشنطن العاصمة كل شباط/فبراير، فإن نائب مساعد الرئيس للشؤون الحكومية الدولية والوزير المساعد لشؤون المناطق الجزرية في وزارة الداخلية يستضيفان الجلسة العامة للمجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمناطق الجزرية، التي تجمع حاكم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ونظراءَه من ساموا الأمريكية وغوام لمناقشة المسائل ذات الأهمية المتبادلة للأقاليم مع كبار مسؤولي الفرع التنفيذي الفيدرالي.

٣٥ - في الجلسة التاسعة للجنة الرابعة، المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أعرب ممثل الولايات المتحدة مجددا عن قلق وفده لأن بعض مشاريع القرارات التي اعتمدت في الجلسة تركز بقوة على الاستقلال باعتباره خياراً وحيداً يناسب الجميع فيما يتعلق بمركز الأقاليم في سعيها إلى تقرير المصير، وأشار إلى أنه، كما ورد في إعلان عام ١٩٧٠ بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن شعب الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي يمكن أن يختار بشكل صحيح الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال أو أي وضع سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يحدد الشعب ذلك المركز بحرية (انظر A/C.4/73/SR.9).

ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٣٦ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرار ٧٣/١٢١، بناء على تقرير اللجنة الخاصة لعام ٢٠١٨ (A/73/23) والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضا حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة

بالموضوع، والإعلان، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛ وأهابت في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تعدّ، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت باقتراح الإقليم في عام ٢٠٠٩ مشروع دستور كان ثمرة للعمل المنجز في المؤتمر الدستوري الخامس لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وعرضه على الدولة القائمة بالإدارة لاستعراضه؛ وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة مساعدة حكومة الإقليم على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة نجاح عملية المؤتمر الدستوري الداخلية في التوصل إلى نتائج؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تيسر عملية الموافقة على الدستور المقترح وتنفيذه، بعد إقراره في الإقليم، وأن تزود اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بانتظام بمعلومات مستكملة في هذا الصدد؛

(و) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم عن طريق تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بوضع برنامج لتثقيف الجمهور، وذلك وفق ما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة إلى الإقليم عند الطلب؛

(ز) رحبت بإنشاء مكتب تقرير المصير والتطوير الدستوري في جامعة جزر فرجن، بتمويل من الدولة القائمة بالإدارة، لمعالجة مسألة تقرير المصير، بما في ذلك المركز السياسي والتثقيف الدستوري؛

(ح) أشارت إلى إغلاق مصنع هوفنسا في عام ٢٠١٢، الذي كان له تأثير اقتصادي سلبي على الإقليم؛

(ط) كررت تأكيد دعوتها إلى إدماج الإقليم في البرامج الإقليمية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أسوة بالأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تشارك في تلك البرامج؛

(ي) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ك) شددت على ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بأحدث المعلومات المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار؛

(ل) شددت أيضا على أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والدولة القائمة بالإدارة؛

(م) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان، ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة؛ وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ن) أعادت تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم؛ وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية، في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(س) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة؛ وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من حالات عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية والاندماج الاجتماعيين العادلين، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسّر في الوقت نفسه حفظ النظام الإيكولوجي، وتجديده، واستصلاحه، وجعله قادرا على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة؛ وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على أن تمتنع عن مزاولة أية أنشطة غير مشروعة وضارة وعقيمة لا تخدم مصالح شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(ع) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور؛ وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة له، وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ف) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تقدم إلى الإقليم كل ما يلزم من مساعدة، وأن تقوم بدعم جهود التعافي وإعادة البناء، وتعزيز القدرات في مجال جهود التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، لا سيما في أعقاب إعصاري إيرما وماريا اللذين ضربا الإقليم في عام ٢٠١٧؛

(ص) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريرا عن هذا الموضوع وعن تنفيذ القرار.

المرفق
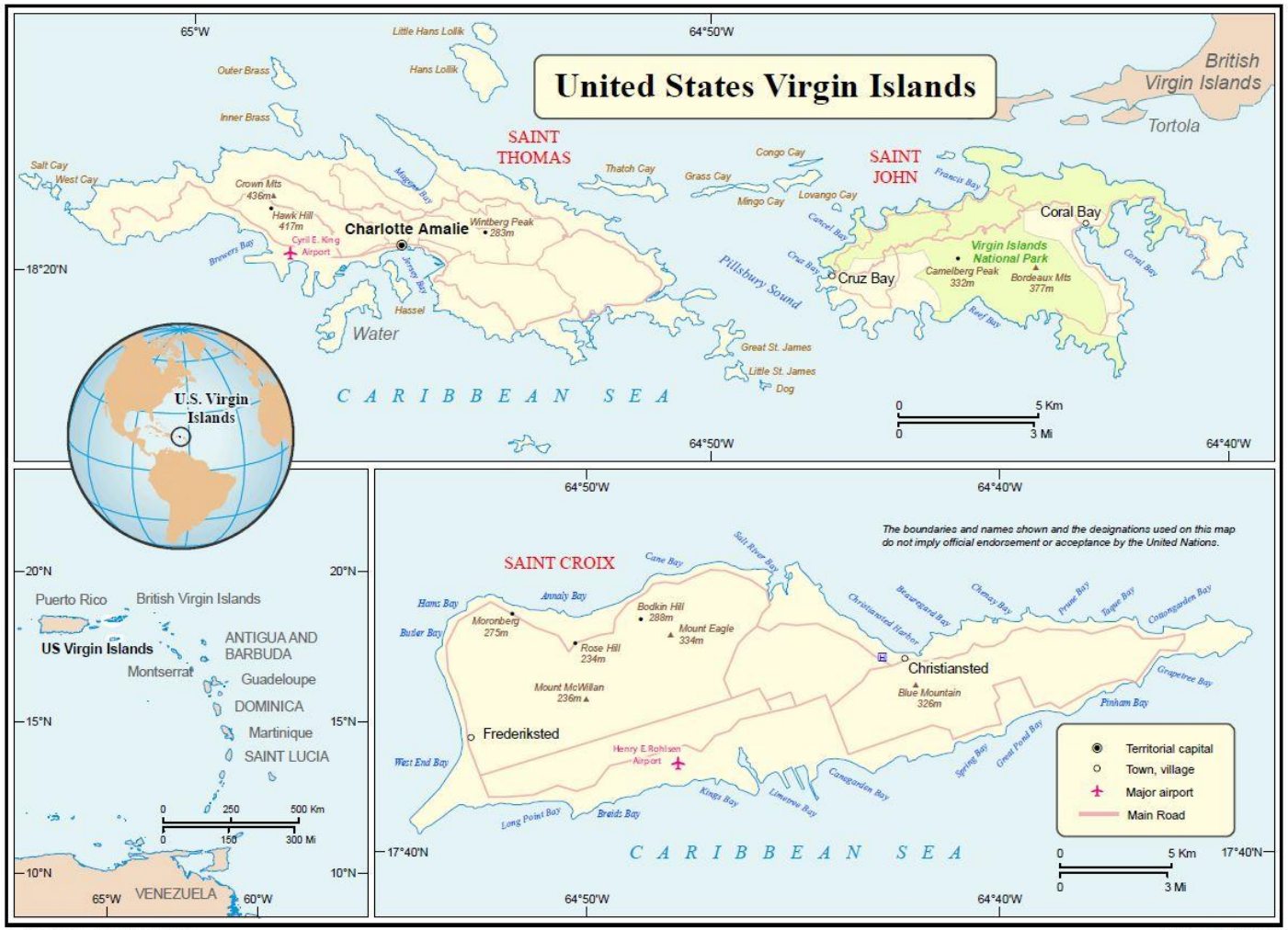
خريطة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة